إلحادُ الخوارجِ فِي الآياتِ

«قديمًا وحديثًا»

ح خالد بن عبد الله بن محمد المصلح، ١٤٤٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
المصلح ، خالد بن عبد الله بن محمد
إلحاد الخوارج في الآيات قديما وحديثا./ خالد بن عبد الله بن محمد المصلح. - ـ عنيزة، ١٤٤٠ هـ

٧٠ ص؛ .. سم
ردمك: ٤-٠٧٤٩-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- الخوارج
ديوي ٢٤٨

أ. العنوان
٨٤٦٧ / ١٤٤٠

ردمك: ٤-٠٧٤٩-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ رقم الإيداع ٨٤٦٧ / ١٤٤٠

جميع حقوق الطبع محفوظة

مكتبة الرشد ناشرون

الطبعة الأولى تاريخ : ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

المملكة العربية السعودية – الرياض
الإدارة : العليا فيو – طريق الملك فهد

ص.ب : ١٧٥٢٢الرياض ١١٤٩٤ هاتف :٠١١٤٦٠٤٨١٨ فاكس :٠١١٤٦٠٢٤٩٧
Twitter: @ALRUSHDBOOKSTORE
Email: info@rushd.com.sa
Website : www.rushd.com.sa

فروعنا داخل المملكة

المركـز الرئيسي بالرياض: الدائـري الغربـي	٤٣٢٩٣٣٢:	٤٣٢٩٣٣٢:
فرع التعاون بالرياض :	٢٠٥١٥٠٠:	٢٢٥٣٨٦٤:
فرع مكة المكرمة :	٥٥٨٥٤٠١:	٥٥٨٣٥٠٦:
فرع المدينة المنورة :	٨٣٤٠٦٠٠:	٨٣٨٣٤٢٧:
فرع جدة :	٦٣٣١١٨٣:	٦٣٣٠٣١٥:
فرع القصيم :	٣٢٤٢٢١٤:	٣٦٩٥٤٥١:
فرع خميس مشيط :	٢٣٧٨١٢٩:	٢٢١٧٩١٣:
فرع الدمام :	٨١٥٠٥٥٦:	٨٤١٨٤٧٣:
فرع حائل :	٥٣٢٢٢٤٦:	٥٦٦٢٢٤٦:
فرع الإحساء :	٥٨١٣٠٢٨:	٥٨١٣١١٥:
فرع تبوك:	٤٢٤١٦٤٠:	٤٢٣٨٩٢٧:
فرع المجمعة:	٤٣٢٠١٩٢:	٤٣٢٠١٩٢:
فرع عرعر:	٤٦٦١٢١٠٠:	
فرع الطائف:	٠٥٠٠١٥٩٧٢٥:	

فروعنا في الخارج

القاهرة	٢٢٧٢٨٩١١/٢٧٤٤٦٠٥:	٢٢٧١٣٦٢٥:

إلحادُ الخوارجِ فِي الآياتِ

«قديمًا وحديثًا»

آيات الإمامة والولاية نموذجا

تأليف

أ.د خالد بن عبدالله المصلح

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

قدم له معالي الشيخ

صالح بن فوزان الفوزان

عضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

وعضو هيئة كبار العلماء

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة معالي شيخنا الدكتور صالح بن فوزان الفوزان

الحمدُ للهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علَى رسولِ اللهِ، نبيِّنَا محمدٍ ومَنْ وَالَاهُ، وبَعدُ:

فقدِ اطَّلعتُ علَى هذِهِ النُّبذةِ المباركةِ "**إلحادُ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ تعالَى قديمًا وحديثًا**" للشيخِ الدكتورِ: خالدِ بنِ عبدِاللهِ المصلحِ وفَّقَهُ اللهُ. فوجدتُها نُبذةً مفيدةً فِي موضوعِهَا؛ وهُوَ: الرَّدُّ علَى الخوارجِ، وبيانُ ضَرَرِهِمْ عَلَى الأُمَّةِ الإسلاميةِ، والرَّدُّ عَلَيْهِمْ. فجَزَاهُ اللهُ خيرًا، وزادَهُ علمًا وبصيرةً، فهَذِهِ النُّبذةُ المباركةُ سَدَّتْ ثغرةً عظيمةً يطلُّ مِنْهَا خوارجُ العصرِ، ويُعيدونَ لَنَا تاريخَ الخوارجِ القُدَامَى الذينَ عانتْ مِنْهم الأمةُ، ولكنِ الحمدُ للهِ لَا يَزَالُ فِي المسلمينَ مَنْ يُقاومُهم، ويردُّ كيدَهم، ومِنْهُمُ الشيخُ الدكتورُ خالدٌ وفَّقَهُ اللهُ، ونَفَعَ بعِلْمِهِ، وصَلَّى اللهُ وسلَّمَ علَى نبيِّنَا محمدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ.

كَتَبَهُ

صالحُ بنُ فوزانَ الفوزانَ

عضوُ هيئةِ كبارِ العلماءِ

في ٦/٢/١٤٤٠هـ

صورة

مقدمة معالي شيخنا الدكتور صالح بن فوزان الفوزان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله . والصلاة والسلام على رسول الله . نبينا محمد وعلى آله . وبعد : فقد اطلعت على هذه النبذة المباركة : إلحاد الخطر جي في آيات الله تعالى قديما وحديثا للشيخ الدكتور : خالد بن عبد الله المصلح وفقه الله . فوجدته نبذة مفيدة في موضوعها وهو الرد على الخوارج وبيان خطرهم على الأمة الإسلامية والرد عليهم . فجزاه الله خيرا . وزاده علما وبصيرة . وهذه النبذة المباركة بددت ثغرة عظيمة ليطل منها خوارج العصر ويعيدوا لنا تاريخ الخوارج القدامى الذميم عانت منهم الأمة ولكنه الحمد لله لا يزال في المسلمين من يقاومهم ويرد كيدهم ومنهم الشيخ الدكتور خالد وفقه الله ونفع بعلمه وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه

كتبه :

صالح بن فوزان الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء

في ١٤٤٠/٤/٦هـ

مقدمة

الحمدُ للهِ الَّذِي جَعَلَ فِي وقتِ كلِّ فترةٍ مِنَ الرسلِ بقايَا مِنْ أهلِ العلمِ؛ يَنفونَ عنْ كتابِ اللهِ تحريفَ الغالينَ، وانتحالَ المبطِلينَ، وتأويلَ الجاهلينَ، ويدْعونَ مَنْ ضلَّ إِلَى الهدَى، ويصبِرونَ مِنهمْ علَى الأذَى، فكَمْ مِنْ ضالٍّ قَدْ هدَوْهُ، وكَمْ مِنْ قتيلٍ لإبليسَ قدْ أحيَوْهُ، فمَا أحسنَ أثرَهمْ فِي الناسِ، وأقبحَ أثرَ الناسِ فيهمْ. وأشهدُ أنْ لَا إلهَ إلَّا اللهُ، إلهُ الأولينَ والآخِرينَ، لَا إلهَ إلَّا هُوَ الرحمنُ الرحيمُ، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُ اللهِ ورسولُه، وصفيُّه وخليلُه، وخيرتُه مِنْ خلقِهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وصحبِه ومَنِ اتبعَ سنتَهُ واقتفَى أثرَهُ بإحسانٍ إِلَى يومِ الدينِ.

أمَّا بعدُ:

فلَا يَفْتَأُ أهلُ الباطلِ والضلالِ يروِّجُونَ باطلَهم ويزخرفُونَ قولَهم بكلِّ سبيلٍ؛ يَمتطونَ فِي ذَلِكَ الذَّلولَ والصعبَ، ويخوضونَ فِي اللُّجةِ والضحضاحِ، ويجوبونَ كلَّ وعرٍ وسهلٍ؛ ليُلبسُوا الحقَّ بالباطلِ، فيَقلبُوا

الباطلَ حقًّا، والحقَّ باطلًا، يعقِدونَ ألويةَ البدعةِ، ويطلقونَ عِقال الفتنةِ، يَذَرونَ مُحكَمَ الآياتِ، ويَتَّبعونَ متشابهَها؛ ابتغاءَ الفتنةِ وابتغاءَ تحريفِ الكلِمِ عنْ مواضعِه؛ تزيينًا للضلالةِ وتزييفًا للهدَى. وقدْ قيَّض اللهُ مِنْ أهلِ العلمِ مَنْ حفِظ بهمْ دينَه وكتابَه؛ كمَا قَالَ تعالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فانبرَى لذلِكَ علماءُ ربَّانيونَ، وأحبارٌ راسخونَ، وأئمةٌ مهديونَ، فذَبُّوا عَنْ آياتِ الكتابِ فأبطلوا إلحادَ الغالينَ، وتزييفَ المبطِلينَ، وتأويلَ الجاهلينَ.

وقدْ تهدَّد اللهُ تعالَى الملحدينَ فِي آياتِهِ، المائلينَ بِهَا عَنِ الحقِّ فقالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠].

وفِي هَذِهِ الورقاتِ سأتناولُ بيانَ إلحادِ الخوارجِ فِي الآياتِ المتعلقةِ بالإمامةِ والولايةِ ونماذجِ ذلكَ وسبلِ علاجِه. فالخَوارجُ لهمْ قَدَمٌ راسخةٌ فِي الإلحادِ فِي آياتِ اللهِ والجهلِ بمعانِيهَا؛ فقدْ قَالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فِي وصفِهم: «**يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ**»(١). فَحَظُّهم مِنهُ قِراءةُ ألفاظِه بألسنتِهم دونَ أَنْ تَصِلَ معانِيهِ إِلَى قلوبِهم، وهذَا مِنْ أعظمِ أسبابِ الإلحادِ فِي آياتِ الكتابِ.

والدراساتُ والبحوثُ فِي موضوعِ الخوارجِ وبيانِ انحرافِهم والردِّ عليهم كثيرةٌ وفيرةٌ قديمًا وحديثًا، ولا غَرْوَ فبدعةُ الخوارجِ أولُ البدعِ ظهورًا فِي الإسلامِ. إلَّا أَنَّني لم أقفْ علَى دراسةٍ تُعنى بإبرازِ صورِ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ المتعلقةِ بالإمامةِ وسبلِ مواجهتِه. فاستعنتُ اللهَ فِي تناولِ ذلكَ؛ إذ جديرٌ بكلِّ مؤمنٍ أَنْ يَنأَى بنفسِهِ عنِ التورُّطِ فِي شيءٍ مِنَ الإلحادِ فِي آياتِ اللهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أعظمِ أسبابِ الضلالِ والميلِ عنِ الجادةِ، والخروجِ عنِ الصراطِ المستقيمِ، وإليهِ يَرجعُ كثيرٌ مِنَ الانحرافاتِ العقَديةِ والعمليةِ علَى مرِّ العصورِ وتتابعِ الدُّهورِ. وسأتناولُ هَذَا الموضوعَ مِنْ خلالِ المباحث التاليةِ:

المبحثُ الأولُ: الإلحادُ فِي آياتِ اللهِ معناه وصورُهُ وعقوبتهُ.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٦٢).

المبحثُ الثاني: إلحادُ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ ونماذجه.

المبحثُ الثالثُ: سبلُ إبطالِ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ.

الخاتمة.

فأسألُ اللهَ الإعانةَ والتسديدَ، وأن يجعلَ هذهِ الورقاتِ خالصةً لوجههِ نافعةً لعبادهِ، وصلَّى اللهُ وسلمَ على نبينا محمدٍ وعلى آلهِ وأصحابهِ أجمعينَ.

المبحث الأول: الإلحادُ فِي آياتِ اللهِ معناه وصوره وعقوبته

تمهيد:

أنزلَ اللهُ تعالَى القرآنَ العظيمَ علَى رسولِهِ الأمينِ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ صلواتُ اللهِ وسلامُه عليهِ، فبيَّنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أتمَّ بيانٍ بقولِهِ تفسيرًا، وبعملِهِ تأويلًا؛ كما قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]؛ ولذلِكَ لَمَّا سُئلتْ عائشةُ رَضِيَ اللهُ تعالَى عنهَا عَنْ خُلُقِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالتْ: «كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ»(١). وقدْ أعرضَ عَنْ هَذَا البيانِ أهلُ الكُفْرِ، فلمْ يَقبلُوا بِهِ ولَمْ يُذعِنوا لَهُ، ولَمْ يَستسلمُوا لَهُ، ولَمْ يَنقادُوا إليهِ، بَلْ أَلْحَدُوا فِيهِ وأَعْرَضُوا عَنْهُ؛ كَمَا قَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ الذينَ كَفَروا بالذِّكْرِ هُمُ الملحدونَ؛ ولقدْ تكفَّلَ اللهُ بِرَدِّ إلحادِهِمْ بحفظِ كتابِهِ الَّذِي دلَّ عَلَيْهِ قولُه: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ [فصلت: ٤١]؛ فهوَ منيعُ الجنابِ، محفوظٌ

---

(١) أخرجه مسلم (٧٤٦).

عَنْ كلِّ تبديلٍ، أَوْ تحريفٍ، أَوْ تغييرٍ. فلَا يضرُّهُ تحريفُ الغالينَ، ولا انتحالُ المبطِلينَ، ولا تلبيسُ المفسدينَ، فالقرآنُ عزيزٌ عَنْ كلِّ مرادٍ باطلٍ، مصونٌ مِنْ أَنْ يَتِمَّ الاستدلالُ بِهِ علَى باطلٍ، أَوْ ضلالةٍ، فهُوَ يَهدِي للتي هِيَ أقومُ، كَمَا قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]. ومِنْ عزةِ هَذَا الكتابِ أَنَّهُ لا يَستدلُّ بِهِ مبطِلٌ علَى باطلِهِ إلا وفِيما استدلَّ بِهِ مَا يَرُدُّ علَى ضلالتِهِ ويُبيِّنُ بطلانَ استدلالِهِ؛ كما قَالَ تعالَى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ [فصلت: ٤١]، فما استدلَّ مُبطِلٌ بالقرآنِ إلَّا وكَانَ فيما استدلَّ بِهِ ردٌّ عليهِ، وإبطالٌ لِدَعْوَاهُ، وبيانٌ لضلالتِهِ، وهذَا إنَّما يَتبينُ لأُولي البصائرِ، والرُّسوخِ فِي العلمِ. وقدْ بَيَّن اللهُ عِزَّةَ كتابِه فقالَ: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، فليسَ للبطلانِ إِلَى القرآنِ سبيلٌ؛ لِأَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّ العالمينَ المحكِمِ لِما أنزلَ، المستحِقِّ للحمدِ والثناءِ والمدحِ علَى إتقانِه لكتابِهِ[1]، كما قَالَ جلَّ فِي عُلَاهُ: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].

---

(١) قال الطبري رحمه الله: "معناه: أحكم الله آياته من الدَّخَل والخَلَل والباطل، ثم

المطلب الأول: معنى الإلحاد في آياتِ اللهِ وصورُه:

الإلحادُ لغةً: ميلٌ وعدولٌ عنِ استقامةٍ. وهوَ فِي الشرعِ: خروجٌ عنِ الصراطِ المستقيمِ ومفارقةٌ لنهجِ سيدِ المرسلينَ - صلواتُ اللهِ وسلامُه عَلَيْهِ - وما كَانَ عَلَيْهِ الصحابةُ رَضِيَ اللهُ عنهمْ أجمعينَ(١). أمَّا الإلحادُ فِي آياتِ اللهِ فهوَ ميلٌ بهَا عمَّا دلَّت عَلَيْهِ مِنَ الهدَى ودينِ الحقِّ؛ إمَّا بإنكارِهَا وجحودِهَا وتكذيبِهَا، وإمَّا بتحريفِهَا وصرفِهَا عنْ معناهَا الحقيقيِّ، وإثباتِ معانٍ لهَا لم يُرِدْهَا اللهُ مِنهَا(٢). وعلَى هَذَا فللإلحادِ فِي آياتِ اللهِ تعالَى عدةُ أوجه: فمِنَ الإلحادِ فِي آياتِ اللهِ تكذيبُهَا وجحودُها(٣)، ومِنَ الإلحادِ فِي

فصَّلها بالأمر والنهي؛ وذلك أن (إحكام الشيء) إصلاحه وإتقانه، و(إحكام آيات القرآن) إحكامها من خلل يكون فيها، أَوْ باطل يقدر ذو زيغ أن يطعن فيها من قِبَله". من تفسير الطبري (١٥/ ٢٢٧).

(١) ينظر: تفسير الطبري (٢١/ ٤٧٦)، معجم مقاييس اللغة (٥/ ٢٣٦)، المفردات فِي غريب القرآن، ص (٧٣٧)، النهاية فِي غريب الحديث والأثر (٤/ ٢٣٦).

(٢) وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما. ينظر: تفسير الطبري (٢١/ ٤٧٨).

(٣) وهذا قول قتادة. ينظر: تفسير الطبري (٢١/ ٤٧٧).

آياتِ اللهِ معاندةُ اللهِ ومشاقةُ أمرِهِ(١)، ومِنَ الإلحادِ فِي آياتِ اللهِ الكفرُ باللهِ والشركُ بِهِ(٢)، ومِنَ الإلحادِ فِي آياتِ اللهِ أَنْ يُبدلوا معانيَ كتابِ اللهِ فيستدلُّونَ بهَا علَى غيرِ مرادِ اللهِ، فيضعونهَا فِي غيرِ موضعِها(٣). فكلُّ هَذَا مِنْ صورِ الإلحادِ فِي آياتِ اللهِ التي ذَكَرَهَا اللهُ فِي كتابِه(٤). فمَنْ أعرضَ عنْ آياتِ اللهِ، ولم يعملْ بمقتضاهَا مِنْ دلالتِها علَى الإيمانِ باللهِ، والإيمانِ باليومِ الآخِرِ، والإيمانِ بأصولِ الإيمانِ، فَإِنَّهُ ملحِدٌ فِي آياتِ اللهِ. ومَنْ شاقَّ شرعَ اللهِ، وحادَّ دينَه، وفارَقَهُ ولم يقبلْ أحكامَه، فهذَا أيضًا ملحدٌ فِي آياتِ اللهِ؛ وكذلِكَ مَنْ وَضَعَ الآياتِ فِي غيرِ موضعِها واستدلَّ بهَا فِي غيرِ محلِّها، فَإِنَّهُ ملحدٌ فِي آياتِ اللهِ؛ حيثُ مالَ بهَا عَنْ دلالتِها، وعَنْ معناهَا، وعَنْ مقصودِها، إِلَى ما يَشْتَهِيهِ، ويَهْوَاهُ.

---

(١) وهذا قول السدي. ينظر: تفسير الطبري (٢١/ ٤٧٧).

(٢) وهذا قول ابن زيد. ينظر: تفسير الطبري (٢١/ ٤٧٧).

(٣) ينظر: تفسير الطبري (٢١/ ٤٧٧).

(٤) ينظر: تفسير الطبري (٢١/ ٤٧٧).

المطلب الثاني: عقوبة الإلحاد في آيات الله:

توعَّدَ اللهُ الملحدينَ بوعيدٍ شديدٍ، فقالَ جلَّ فِي عُلَاه:﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠]. فتضمَّنَ هَذَا الوعيدُ الغليظُ تهديدَهمْ بعِدَّةِ أمورٍ:

أولًا: اطلاعُه سبحانَه علَى إلحادِهمْ فِي آياتِه وعِلْمُه بهمْ؛ فقالَ: ﴿لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾، وهذَا يفيدُ أَنَّهُ تعالَى محيطٌ بإلحادِهمْ فِي آياتِهِ، وأنَّه عالمٌ بسرائرِهمْ، مطَّلِعٌ علَى ظواهرِهمْ، لا يخفَى عَلَيْهِ شيءٌ مِنْ شأنِهمْ، فهوَ بهمْ عليمٌ وعليهم قديرٌ. فإذَا كَانَ كذلكَ فأَيْنَ يفرُّونَ مِنْهُ، وهوَ لهمْ بالمرصادِ إذَا وَرَدُوا عليهِ.

ثانيًا: إلقاؤُهم فِي النارِ؛ فقالَ تعالَى: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ﴾، فتوعَّدهمُ اللهُ بالرَّميِ فِي النَّارِ جَزَاءَ ما كَانَ مِنْهمْ مِنْ إلحادٍ فِي آياتِ اللهِ.

ثالثًا: انتفاءُ الأمنِ عنهمْ يومَ القيامةِ، حيثُ ذَكَرَ إتيانَ أهلِ الإيمانِ آمنينَ، فقالَ تعالَى: ﴿خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[1]. فالأمنُ يومَ القيامةِ لأولياءِ اللهِ تعالَى؛ ثمرةً لإيمانِهمْ وتصديقِهمْ وصالحِ عملِهمْ، فسبيلُ الأمنِ هُوَ سلامةُ الاعتقادِ مَعَ صلاحِ العملِ؛ قَالَ تعالَى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]؛ أَيْ: لَمْ يخلطُوا إيمانَهم بشِرْكٍ ولا بنفاقٍ ولا ببدعةٍ ولا بمعصيةٍ، فهؤلاءِ هُمُ الذينَ ينالونَ الأمنَ التامَّ والهدايةَ الكاملةَ.

رابعًا: التهكُّمُ بِهِمْ وتوبيخُ اللهِ لهمْ علَى سوءِ صنيعِهم؛ فقالَ: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾[2] أَيْ: افعلُوا ما شِئْتُم مِنَ الضلالِ والانحرافِ فإنَّكُم مجزيُّونَ بِهِ؛ فإنَّ اللهَ محصيهِ عليكُمْ، وستجدونَهُ فِي صحائفِ أعمالِكم، وسيكونُ نصيبُكم مِنَ العذابِ وسوءِ المآبِ، بقدْرِ ما يكونُ معكمْ مِنَ الإلحادِ فِي آياتِ اللهِ تعالَى والخروجِ عَنْ صراطِه المستقيمِ.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (٢١/ ٤٧٨)، تفسير ابن كثير (٧/ ١٨٣).

(٢) قال مجاهد، والضحاك، وعطاء الخراساني: {اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ}: وعيدٌ. ينظر: تفسير ابن كثير (٧/ ١٨٣).

خامسًا: نظرُه إليهمْ وإبصارُه لسرِّهِم وإعلانِهم؛ ظواهرِهم وبواطنِهم؛ ﴿إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠].

وفي هَذَا الوعيدِ الأكيدِ والتهديدِ الشديدِ زجرٌ للملحدينَ فِي آياتِ اللهِ عَنِ المضيِّ فِي ضلالِهم، وتحذيرٌ لهم مِنَ الاستمرارِ فِي التكذيبِ بالكتابِ أَوْ جَحْدِه أَوْ وَضْعِه فِي غيرِ موضعِه وصَرْفِه عن مدلولِه.

المبحث الثاني: إلحاد الخوارج في آياتِ اللهِ ونماذجه

المطلب الأول: التعريف بالخوارج:

الخوارجُ في اللغة مأخوذٌ من الخروجِ، ويُطلقُ فِي اللغةِ على معانٍ عديدةٍ يجمعُها أنَّه مفارقةٌ لشيءٍ ومباينةٌ له. وأما فِي اصطلاحِ العلماءِ: فإنَّ «كُل مَنْ خَرَجَ علَى الإمامِ الحقِّ الَّذِي اتفقتِ الجماعةُ عَلَيْهِ يُسمَّى خارجيًّا، سواءً كَانَ الخروجُ مِنْ أيامِ الصحابةِ علَى الأئمةِ الرَّاشدينَ، أَوْ كَانَ بَعْدَهمْ علَى التابعينَ بإحسانٍ والأئمةِ فِي كُلِّ زمانٍ»[(١)]؛ وذلِكَ أنَّ أعظمَ ما اختُصُّوا بِهِ أنَّهم يَرَوْنَ السيفَ علَى أُمَّةِ محمدٍ ﷺ، ولا يَرَوْنَ طاعةً للإمامِ[(٢)]، كما قَالَ النبيُّ ﷺ فِي وَصْفِهم: « **يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ**

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ص(١٠٦). وينظر: المستدرك (٣/ ٥١٣)، الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها ص (٦ – ٧).

(٢) ينظر: المستدرك (٣/ ٥١٣).

وَيَدَعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ»[١]. وقدْ سَلَكَ هذا المنهجَ في وقتِنا المعاصرِ جماعاتٌ شتىَ أبرزُها مَا يُسمىَ بجماعةِ المسلمين، وهيَ المعروفةُ بجماعةِ التكفيرِ والهجرةِ، وكَذلكَ مَا يُسمىَ بالجماعاتِ السلفيةِ للجهادِ ومنها القاعدة وداعش. فهؤلاءِ من خوارجِ العصرِ الذينَ اتخذوا التكفيرَ منهجًا وقتالَ أهلِ الإسلامِ واستباحةَ دمائِهم سبيلًا. كما يُطلَقَ اسمُ الخَوَارِجِ أَيضًا علَى قومٍ لم يُبَاشِروا الخروجَ على ولاةِ الأمور بالسيفِ، ولم يقاتلوا أهل الإسلامِ، لكنَّهم استباحوا ذلكَ وزَيَّنوه للناسِ وحَسَّنُوه فِي أعينِهم، وَهَيَّجوا الناسَ عليه، وَدَعَوْهم إليه. وكَانُ هؤلاء يُسَمَّوْنَ بـ(قَعَدِ الخوارجِ)[٢]؛ وأَصلُ هذه التَّسمِيةِ أنَّ الخَوَارجَ الأَوائلَ انقَسَمُوا بَعدَ وَقعةِ النَهرَوَانِ إلى فَرِيقِين: فريقٌ استَمروا في الخُروجِ عَلى الوُلَاةِ وَقِتَالِهم، وآخَرونَ اعتَزَلُوا القِتَالَ معَ بَقَائِهم على عَقَائِدِهِم وأفكَارِهم

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

(٢) وقد ذكرهم عبدالله بن محمد الضعيف؛ كما نقل أبو داود فِي مسائل الإمام أحمد ص (٢٧١) حيث قال: "قَعَدُ الخوارجِ هم أخبثُ الخوارجِ". وينظر: الإصابة فِي تمييز الصحابة (٥/ ٣٠٣)، تهذيب التهذيب (٨/ ١١٤).

وَنَشرِ ذَلك بَينَ الناسِ، فَسُمُّوا بـ(القَعَدَةِ)[١]. وَقدْ كَفَّرَهُم نَافِعُ بنُ الأَزرقِ وأَتبَاعُه لِقُعُودِهم عَنِ القِتَالِ والهجرةِ[٢]. وَمِمَّنْ صُنِّفُوا قَديمًا ضِمْنَ الخَوَارِجِ القَعَدَةِ الإِبَاضِيَّةُ[٣]، وأمَّا اليَوْمَ فَقَد تَوَرَّطَ فِي هَذِهِ البِدعَةِ أحزابٌ وتنظيماتٌ وجماعاتٌ تَأثَّروا بأفكارِ القعدةِ مِنَ الخوارجِ، شَعَرُوا أمْ لم يَشْعُرُوا، ومِنْ أبرزِ تلكَ الجماعاتِ: حزبُ التحريرِ، وكذلكَ جماعةُ الإخوانِ المسلمينَ، ومَا تَفَرَّعَ عنها مِنَ الجماعاتِ[٤].

---

(١) ينظر: نشأة الحركة الإباضية. د. عوض خليفات، ص (٦٤ - ٧٤).

(٢) ينظر: لوامع الأنوار البهية (١/٨٧)، الملل والنحل (١/١١٧)، الفرق بين الفرق ص (٦٣،٦٦).

(٣) ينظر: الفكر السياسي عن الإباضية، لعدوان جهلان، ص (٩٠).

والإباضية إحدى فرق الخوارج، تُنسب إلى مؤسسها عبد الله بن إباض التميمي، وينفي أصحاب هذه الفرقة عن أنفسهم النسبة إلى الخوارج. ينظر: الملل والنحل (١/ ١٣٣)، الفرق بين الفرق، ص (٨٢).

(٤) ينظر: موقف الأزهر الشريف وعلمائه الأجلاء من جماعة الإخوان؛ رسالة علمية للباحث حسين القاضي؛ فقد ذكر جملةً من مواقف علماء الأزهر ومشيخته من جماعة الإخوان منذ أوائل نشأتها. وكان أول تحذير من انحراف الجماعة ما نبَّه إليه شيخ

المطلب الثاني: إلحادُ الخوارجِ في آياتِ اللهِ:

الخوارجُ مِنْ أقدمِ الفِرقِ إلحادًا فِي آياتِ اللهِ؛ وَلا غَروَ فهُمْ أولُ فِرقِ الضلالِ فِي الأُمَّةِ ظهورًا، فالخوارجُ منذُ نشأتِهم الأُولَى مُلحدُونَ فِي آياتِ اللهِ عزَّ وجلَّ، معزولونَ عنْ نورِ القرآنِ وهداياتِه، فصدورُهم لَمْ تنشرحْ بنورِهِ، ولَمْ يتمسَّكُوا مِنْهُ بحبلٍ وثيقٍ، ولا صحِبَهم فِي معرفةِ معانِي كلامِ اللهِ توفيقٌ. فَهُمْ مِنْهُ فِي عمًى كَمَا قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤]، وَقدْ قَالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَصْفِهم:

الأزهر في زمانه محمد مصطفى المراغي ت (١٩٤٥م)، ثم البيان الذي صدر عن جماعة كبار العلماء بالأزهر في (١٧ نوفمبر ١٩٥٤م).

ومما يُظهر بجلاء تأثُّر جماعة الإخوان بالفكر الخارجي منذ نشأتها: ما جاء في عدة رسائل لمؤسس الجماعة حسن البنا، ومِن ذلك ما جاء في رسالة وجَّهها إلى شباب الجماعة يتحدث فيها عن أمله في أن يكون لديه مِن الإخوان كتائب مقاتلة مِن الشباب يغزو بهم العالم؛ حيث قال: «في الوقت الذي يكون فيه لكم معشر الإخوان المسلمين ثلاثمائة كتيبة قد جهَّزت كل منها نفسها. في هذا الوقت طالبوني بأن أخوض بكم لجج البحر، وأقتحم بكم عنان السماء، وأغزو بكم كل عنيد جبار، فإني فاعل إن شاء الله» [ا.هـ من رسالة: متى تكون خطوتنا التنفيذية؟ وهي رسالة المؤتمر الخامس لعام ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م].

«قَوْمٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ»[١]؛ فنصيبُهم مِنَ القرآنِ تلاوةُ لفظِهِ، لا حظَّ لهم فِي فَهْمِ معانِيهِ، ولا لقلوبِهم مِنْ أنوارِهِ نصيبٌ، بَلْ لا تَعِيهِ قلوبُهم؛ ولذلكَ عَمتْ بَصائرُهم عَنْ الحقِ والهُدى وضَلتْ فُهومُهم وطَاشتْ عُقولُهم وسَفهتْ أَحلامُهم مُنذُ أَوائلِ ظُهورِ شَرِّهم، فهذا مُقَدَّمُهم ذُو الْخُوَيْصِرَةِ[٢] غَرَّه سوءُ فهمِهِ أَوْ فسادُ قصدِهِ، فردَّ أمرَ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وطَعَنَ فِي قِسمتِهِ لِغنائمِ حُنَيْنٍ، ونَسَبَه إِلَى الجَوْرِ؛ حيثُ قَالَ للنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَاللَّهِ إِنَّ هَذِهِ القِسْمَةَ مَا عُدِلَ فِيهَا، وَمَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ». وفي روايةٍ: «يا محمدُ اعْدِلْ». فرَدَّ عَلَيْهِ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُبطِلًا شُبهتَهُ، ورادًّا لفِرْيتِهِ، وكاشفًا لضلالتِهِ: **«وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ؟»**[٣]. وفي روايةٍ قَالَ لَهُ: **«أَلاَ تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ»**[٤]. فلمَّا تولَّى الرجلُ، قَالَ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

(٢) ينظر: تلبيس إبليس، ص (٩٠)، الملل والنحل (١/ ٢١، ١١٦).

(٣) أخرجه البخاري (٣١٥٠)، (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٢)، (١٠٦٤).

(٤) أخرجه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤).

عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا قَوْمٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ، لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**»[(١)]. فهذَا رأسُ الخوارجِ المبتدعُ الجاهلُ لمَّا لَمْ ينشرحْ صدرُه بنورِ العلمِ، نَزَّل آياتِ الأمرِ بالعدلِ، والنهيِ عَنِ الظلمِ فِي غيرِ موضعِها، فاتَّهَمَ قِسمةَ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالظلمِ وعدمِ العدلِ، وأنَّها قسمةٌ لَمْ يُبتغَ بِهَا وجهُ اللهِ؛ فكَانَ فِي ظنِّه كاذبًا، وفِي إنكارِهِ ظالمًا[(٢)]. ويُعدُّ هذَا الاعتراضُ أصلًا لمَا فَعَلَه الخَوارِجُ عَبرَ القُرونِ من منازعة وُلَاةِ الأُمُورِ لأَجلِ الدُّنَيا، وَكَذَلك مَا يَفْعَلُهُ مَنْ سَلَكَ سَبِيلَهم فِي هذا العَصرِ مِنْ تأليبِ الناسِ علَى ولاةِ الأمورِ بسببِ ما يدَّعونَهُ مِنْ نقصٍ فِي أمورِ الدُّنْيَا وضَوائقَ اقتصَاديةٍ ونحوِ ذَلِكَ، وهُمْ بهذَا يخالفونَ مَا أَمَرَ بِهِ النبيُّ ﷺ مِنَ الصبرِ علَى مَا سيكونُ مِن أَثَرةِ بعضِ الوُلاةِ؛ حيثُ قَالَ ﷺ: «**إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٨١).

كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَّا ذَلِكَ؟ قَالَ: **«تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللهَ الَّذِي لَكُمْ»**(١). ولِعظيمِ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ القرآنِ وضلالِهم فِي فَهْمِ معانِيهِ وانطماسِ بصائِرِهم عَنْ هداياته، وإدراكِ مقاصِدِهِ؛ أَوْصَى عليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ابنَ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لمَّا أَرْسَلَه ليناظرَ الخوارجَ، فقالَ لَهُ: «اذهبْ إليهِمْ، فخاصِمْهُمْ، ولا تُحاجَّهُمْ بالقرآنِ، فَإِنَّهُ ذُو وُجوهٍ، ولكِنْ خاصِمْهُمْ بالسُّنَّةِ»، فخَرَجَ ابنُ عباسٍ إليهِمْ فحاجَجَهُم بالسننِ فلَمْ يَبْقَ بأيديهِم حُجَّةٌ(٢). وجاءَ نظيرُ ذَلِكَ فِي وصيةِ الزبيرِ لابنِه؛ حيثُ قالَ: «لَا تُخاصِمِ الخوارجَ بالقرآنِ، خاصِمْهُمْ بالسُّنَّةِ»(٣)؛ وذلِكَ أنَّ السنةَ بيانُ القرآنِ وتفسيرُه وترجمانُه؛ قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فما أُبهِمَ فِي القرآنِ مما لَمْ يتبينْ معناهُ، أَوْ لَمْ يتضحْ مدلولُه، فقدْ بيَّنَتْه سُنَّةُ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأوضحتْه. فالخوارجُ دَاخلُون فيمنْ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٢)، ومسلم (١٨٤٣).

(٢) ينظر: الدر المنثور فِي التفسير بالمأثور (١/ ٨١).

(٣) الفائق فِي غريب الحديث (٣/ ٣٦٠).

حذَّرَنا مِنْهُمْ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قولِهِ: **«إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ»**(١) وذلِكَ فِي قولِ اللهِ تعالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]، قَالَ ابنُ عباسٍ: هُمُ الخوارجُ، ورُوِيَ هَذَا مرفوعًا إِلَى النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حديثِ أَبِي أُمامةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ(٢)، ونُقِلَ عَنْ قتادةَ والحسنِ(٣). ولا عجبَ فإنَّ الخَوارِجَ يَتَّبعونَ المتشابهَ، ويَذَرون المحكَمَ؛ عملًا بما لا دلالةَ فِيهِ، وَسعيًا لتنزيلِ الكلامِ فِي غيرِ محالِّه، وتحريفِ الكلمِ عَنْ مواضعِه. قَالَ ابنُ عمرَ عَنْهُمْ: «انطلَقُوا إِلَى آياتٍ نَزَلَتْ فِي الكفارِ، فجَعَلُوهَا علَى المؤمنينَ»(٤)، وذَكَرَ ابنُ سِيرينَ صُورةً

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٢٢٥٩)، قال ابن كثير في تفسيره (٢/ ١٠): "هذا الحديث أقل أقسامه أن يكون موقوفًا من كلام الصحابي، ومعناه صحيح".

(٣) ينظر: تفسير الطبري (٦/ ١٨٧)، زاد المسير (١/ ٢٦٠).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه معلقًا بصيغة الجزم (٩/ ١٦).

مِنْ ذَلِكَ فقَالَ: «عَمَدُوا إِلَى آياتِ الوعيدِ النازِلةِ فِي المشركينَ فوَضَعُوهَا علَى المسلمينَ، فجاءُوا ببدعةِ القولِ بالتكفيرِ بالذَّنبِ»(١).

المطلب الثالث: نماذج من إلحاد الخوارج في آيات الله:

لما كانَ إلحادُ الخَوارجِ أحدَ أهمِّ أسبابِ انحرافِهم وعظيمِ ضلالِهم؛ فسأَذكرُ جملةً مِنْ نماذجِ إلحادِهم فِي آياتِ اللهِ التي جَعَلُوها حُجَّةً لهم فِي الخُروجِ عَلى وُلاةِ الأُمورِ وقِتالِهم وعدمِ السمعِ والطاعةِ لهمْ، وممَّا تجدرُ الإشارةُ إليهِ أَنَّ هَذِهِ النماذجَ لَمْ يَزَلِ الخوارجُ يُكرِّرونَ الاحتجاجَ بِهَا عَلَى ضلالتِهم وَمَا أَحدَثُوهُ فِي الأُمَّةِ مِنْ شرٍّ عظيمٍ وفسادٍ عريضٍ؛ وَلهذَا فإِنَّ خوارجَ العَصْرِ لَمْ يَأتُوا فِي غالبِ احتجاجاتِهم بجديدٍ مِنَ الإلحادِ في آياتِ الكتابِ، وإِنَّما أعَادُوا تِلكَ الشُّبهاتِ وجَدَّدُوا مَا اندَرَسَ مِنِ استدلالاتٍ باطلةٍ لأسلافِهم(٢):

---

(١) لم أقف عليه. ذكره في التحرير والتنوير (١/ ٥٠) ولم يعزه.

(٢) ينظر : التمهيد لابن عبد البر(١٧/ ١٦).

النموذجُ الأولُ: استدلالُهم بقولِ اللهِ تعالَى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٦٧][1] علَى تكفيرِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وبقيةِ أصحابِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قضيةِ التحكيمِ. وكانتْ هَذِهِ الآيةُ أولَ كلمةٍ خَرَجُوا بِهَا علَى أهلِ الإسلامِ. وقدِ انتزعُوهَا مِنَ القرآنِ وحملوهَا علَى غيرِ محملِهَا[2]. فَإِنَّهُ لما نَشَبَ الخلافُ بينَ عليٍّ ومعاويةَ رضِيَ اللهُ عنهمَا، اصطلحُوا علَى أنْ يحكِّمُوا بينهمْ مَنْ يفصلُ النزاعَ، ويجمعُ الكلمةَ، ويلمُّ شعثَ الأُمَّةِ، فاعتزلتْ فرقةٌ ممنْ كَانَ مَعَ عليٍّ رضِيَ اللهُ عَنْهُ وقالُوا: لا حُكمَ إلا للهِ،

---

(١) ولَمْ تَزَلْ هذهِ الآيةُ ونظائرُها عمدةً للخوارجِ فِي تكفيرِ الحكَّامِ عبرَ القرونِ. وقد استدلَّ بِهَا أحدُ منظِّري الخوارجِ المعاصرينَ، وهوَ المقدسيُّ فِي تكفيرِ الدولةِ السعوديةِ، فجدَّد طريقةَ أسلافِهِ فِي الاستدلالِ بآياتٍ نزلتْ فِي المشركينَ فِي تكفير أهلِ الإسلامِ، فليسَ علَى الأرضِ اليومَ دولةٌ تقيمُ التوحيدَ وتُحَكِّمُ الشريعةَ كالدولةِ السعوديةِ حَرَسَها اللهُ. ينظر: الكواشف الجلية.

(٢) ينظر: فتح الباري (٦/٦١٩).

محتجينَ بقولِهِ تعالَى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٦٧][(١)]، وبقولِهِ تعالَى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة:١] قالُوا: لا هدنةَ بعدَ براءةٍ. فقالَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنهُ: كلمةُ حقٍّ أُريدَ بِهَا باطِلٌ[(٢)]، فأعمَى اللهُ بصيرتَهم ووضعُوا القرآنَ فِي غيرِ موضعِه، وأظهرُوا فِي الإسلامِ شرًّا عظيمًا وفسادًا عريضًا، معرِضينَ عنْ آياتِ الكتابِ الحكيمِ. «فإنَّ ظاهرَ الآيةِ صحيحٌ علَى الجملةِ، وأمَّا علَى التفصيلِ فمحتاجٌ إِلَى البيانِ»[(٣)]. وقدْ رَدَّ عليهم ذَلِكَ الاستدلالَ ابنُ عباسٍ فِي مناظرتِهم بأنَّ اللهَ تعالَى قَالَ فِي كتابِهِ: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، وقالَ أيضًا: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، وقالَ أيضًا:

---

(١) أخرجه بنحوه النسائي فِي الكبرى (٨٥٢٢)، وعبد الرزاق فِي المصنف (١٨٦٧٨)، وصححه الحاكم فِي المستدرك (٢٦٥٦)، وقال: صحيح علَى شرط مسلم ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

(٢) عن عبيد الله بن أبي رافع، مولى رسول الله صلى الله عَلَيْهِ وسلم أن الحرورية لما خرجت، وهو مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قالوا: لا حكم إلا لله. قَالَ عَلِيٌّ: «كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ» أخرجه مسلم (١٠٦٦).

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾ [الحجرات: ٩][١]. فهذِهِ الآياتُ دلَّتْ علَى أَنَّ ما فَعَلَهُ عليٌّ لَيْسَ خروجًا عنْ حكمِ اللهِ، بلْ هُوَ مِنْ جملةِ حكمِ اللهِ؛ قَالَ ابنُ عباسٍ فِي محاجتِهم مستدلًّا بهذِهِ الآياتِ: «إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قدْ صَيَّر مِنْ حُكْمِه إِلَى الرجالِ فِي رُبْعِ درهمٍ ثمنِ أرنبٍ، وفي المرأةِ وزوجِها. فنشدتُكم باللهِ، هلْ تعلمونَ حكمَ الرجال فِي إصلاحِ ذاتِ بَيْنِهم، وحقنِ دمائِهم، أفضلُ، أمْ حكمَهم فِي أرنبٍ وبُضْعِ امرأةٍ؟»[٢]. فبيَّنَ لهمْ ضلالَ استدلالِهم وإلحادِهم فِي آياتِ اللهِ، وأنَّ ما فَعَلَهُ عليٌّ رضِيَ اللهُ عَنْهُ غيرُ منافٍ لِمَا دلَّ عَلَيْهِ القرآنُ، بلْ هُوَ مِنْ جملةِ حُكْمِ اللهِ؛ فإنَّ تحكيمَ الرجالِ فِي مِثْلِ هَذَا يَرجعُ بِهِ الحكمُ للهِ وحدَه[٣].

النموذجُ الثاني: استدلالُهم بقولِه تعالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] علَى كفرِ مَنْ حكَم بغيرِ الحقِّ

---

(١) ينظر: الشريعة للآجري (١/ ٣٤١)، الاعتصام للشاطبي (٢/ ٢٣٤).

(٢) أخرجه النسائي فِي السنن الكبرى (٨٥٢٢).

(٣) ينظر: الموافقات (٤/ ٢٢٣).

مطلقًا، فقالُوا: إنَّ عثمانَ وعليًّا ومَنْ والاهما قدْ حكمُوا بغيرِ مَا أنزَلَ اللهُ، وكفَّرُوهمْ بهذَا[١]. وقالُوا فِي عليٍّ رضِيَ اللهُ عَنْهُ: إِنَّهُ حكَّمَ الرجالَ فِي دينِ اللهِ، «ومَنْ حكَّم الرجالَ فِي دينِ اللهِ فقدْ حكَمَ بغيرِ مَا أنزَلَ اللهُ فيكونَ كافرًا، ومَنْ تولَّى الكافرَ فهوَ كافرٌ؛ لقولِهِ: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]»[٢]. ولَمْ يُفرِّقُوا فِي الحكمِ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ بينَ مَنْ حَكَمَ بِهِ هوًى ومعصيةً، وبينَ مَنْ بدَّلَ حُكمَ اللهِ أَوْ جَحَدَهُ أَوْ أحلَّ التحاكمَ إِلَى غيرِهِ عدولًا عَنْهُ أَوْ تفضيلًا لَهُ[٣]، فالحكمُ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ لَيْسَ علَى مرتبةٍ واحدةٍ، ولا علَى درجةٍ واحدةٍ، بلْ مِنهُ مَا هُوَ كفرٌ مخرِجٌ عنِ الملةِ، ومِنْهُ مَا هُوَ معصيةٌ، ومِنْهُ ما هُوَ نفاقٌ. وإنَّما يميِّزُ ذَلِكَ أهلُ العلمِ والبصيرةِ، وهؤلاءِ لمَّا كَانَ لا علمَ لهمْ ولَا بصيرةَ لديهمْ تورَّطُوا فِي مثلِ هَذَا الإلحادِ الخطيرِ فِي هَذِهِ الآيةِ. ولم تزلْ هَذِهِ المسألةُ حُجَّةً للخوارجِ فِي التَّوَسُّع فِي

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٠٨).

(٢) منهاج السنة النبوية (٧/ ١٨٧).

(٣) ينظر: الشريعة للآجري (١/ ٣٤١)، تفسير السمعاني (٢/ ٤٢)، تفسير القرطبي (٦/ ١٩١)، تفسير البغوي (٣/ ٦١).

التكفيرِ؛ فأوائلُهمْ كفَّروا عليًّا؛ لِأَنَّهُ بزعمِهمْ حَكَّمَ الرجالَ علَى كتابِ اللهِ. وكفَّرُوا بقيةَ أهلِ الإسلامِ بأنَّهُمْ تولَّوْا عليًّا «ومَنْ تولَّى الكافرَ فهوَ كافرٌ؛ لِقولِهِ: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]»[(١)]. وتكفيرُ حكَّامِ المسلمينَ والمجتمعاتِ المسلمةِ جارٍ علَى نفسِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الأوائلُ[(٢)]. وسيأتِي مزيدُ بيانٍ لهذَا فِي نموذجٍ مستقلٍّ.

النموذجُ الثالثُ: استدلالُهم بقولِ اللهِ: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فقدْ قرنُوهَا بقولِه تعالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، فقالُوا: مَنْ حَكَمَ بغيرِ مَا أنزَلَ اللهُ فقدْ كَفَرَ، ومَنْ كفَرَ فقدْ عدَل باللهِ غيرَه، ومَنْ عَدَلَ باللهِ غيرَه فقدْ أشرَكَ. «فهَذِهِ الأمةُ مشركونَ فيخرجونَ فيقتلونَ ما رأيتَ؛ لأنَّهمْ يتأولونَ هَذِهِ الآيةَ»[(٣)]. وإنَّمَا أُتُوا مِنْ قِبلِ جهلِهمْ بالمعنَى الَّذِي نَزَلَ فِيهِ القرآنُ. وقدْ جاءَ

---

(١) منهاج السنة النبوية (٧/ ١٨٧).

(٢) ينظر: الجهاد الفريضة الغائبة لمحمد فرج، ص(٥-٦)، الجهاد والاجتهاد: تأملات في المنهج لأبي قتادة، ص (٥٥-٥٦).

(٣) الاعتصام للشاطبي (٢/ ١٨٤).

رجلٌ مِنَ الخوارجِ إِلَى عبدِ الرحمنِ بنِ أَبزَى يقرأُ عَلَيْهِ هَذِهِ الآيةَ: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، قَالَ لهُ: أليسَ الذينَ كَفَرُوا بربِّهِمْ يعدلونَ؟ قالَ: بلَى. قالَ: وانصرَفَ عَنْهُ الرجلُ، فقالَ لَهُ رجلٌ مِنَ القومِ: يَا ابنَ أبزَى، إنَّ هَذَا قدْ أرادَ تفسيرَ هَذِهِ غيرَ هَذَا، إِنَّهُ رجلٌ مِنَ الخوارجِ. فقالَ: ردُّوهُ عليَّ. فلمَّا جاءَهُ قالَ: هلْ تَدْرِي فيمَنْ نزلتْ هَذِهِ الآيةُ؟ قالَ: لَا. قالَ: إِنَّهَا نزلتْ فِي أهلِ الكتابِ، اذهبْ، ولا تضعْهَا علَى غيرِ موضعِهَا(١).

النموذجُ الرابعُ: استدلالُهم بقولِه جلَّ وعلَا: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] علَى أَنَّ طاعةَ الأمراءِ وولاةِ الأمرِ كفرٌ وشركٌ، فمَنْ أطاعَ أميرَهُ فَإِنَّهُ داخلٌ فِي هَذِهِ الآيةِ. وقدْ سُئل الشعبيُّ عنْ هَذِهِ الآيةِ، فقيلَ لهُ: تزعُمُ الخوارجُ أَنَّهَا فِي الأمراءِ. قالَ: كَذَبُوا، إِنَّمَا أُنزلتْ هَذِهِ الآيةُ فِي المشركينَ، كانُوا يخاصمونَ أصحابَ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيقولونَ: أَمَّا مَا قَتَلَ اللهُ فلا تأكلونَ مِنْهُ، يَعْنِي الميتةَ، وأَمَّا مَا قتلتمْ أنتُمْ

---

(١) أخرجه ابن جرير فِي تفسيره (١١/ ٢٥٣)، برقم (١٣٠٤٥).

فتأكلونَ مِنْهُ، فأنزَلَ اللهُ: ﴿وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ إِلَى قولِهِ: ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾. قالَ: لَئِنْ أَكَلْتُمُ الْمَيْتَةَ وَأَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ[1]. فعجبًا كَيْفَ يُنزَّل هَذَا النصُّ علَى أهلِ الإسلامِ فِي طاعتِهم لأمرائِهمْ ورؤسائِهمْ وملوكِهمْ ومقدَّمِيهمْ! ويُرَدُّ بِهِ النصوصُ المستفيضةُ فِي وجوبِ السمعِ والطاعةِ لولاةِ الأمرِ فِي غيرِ معصيةِ اللهِ؛ فقدْ قَالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] فهِيَ عبادةٌ وطاعةٌ. وقدْ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ أَطَاعَ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي»**[2]؛ أيْ: مَنْ أطاعَهُ فِي غيرِ معصيةِ اللهِ مما يأمرُ بِهِ مِنْ طاعةِ اللهِ، أَوْ ما يأمرُ بِهِ مِنْ مصالحِ الناسِ، وإصلاحِ دنياهم، كلُّ ذَلِكَ مما يُؤجَرُ عَلَيْهِ الإنسانُ، ويثابُ عَلَيْهِ فِي ميزانِ الحسناتِ والسيئاتِ، وأمَّا الطاعةُ فِي المعصيةِ فهِيَ محرمةٌ؛ لقولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ**

---

(١) أخرج ابن أبي حاتم فِي تفسيره (٧٨٥٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٣٥).

الْخَالِقِ»[١]، لكنْ لَا يبلغُ بِهَا الإنسانُ حدَّ الكفرِ، إلَّا إذَا كَانَ أطاعَ فِي تحريمِ مَا أحلَّ اللهُ، أَوْ تحليلِ مَا حرَّم اللهُ، أمَّا لَوْ أطاعَ أميرًا أَوْ رئيسًا أَوْ مقدَّمًا فِي أمرٍ محرَّمٍ، فَإِنَّهُ يَأثَمُ بذلِكَ، ولكنَّهُ لا يكفرُ[٢].

النموذجُ الخامسُ[٣]: استدلالُهم بنصوصِ تحريمِ موالاةِ الكفارِ، نحوُ قولِ اللهِ تعالَى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] علَى التكفيرِ بأيَّةِ موالاةٍ علَى أيِّ وجهٍ كانتْ، ومِنْ ذَلِكَ تكفيرُهم مَنْ تولَّى

---

(١) أخرجه أحمد (١٠٩٥)، والطبراني فِي الكبير (٣٦٧)، وصححه الحاكم فِي المستدرك (٥٨٧٠)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. وقال الهيثمي فِي المجمع (٩١٤٣): رجال أحمد رجال الصحيح.

(٢) وقد استدل بهذه الآية المقدسي علَى تكفير من أطاع مخلوقًا فِي التشريع مطلقًا دون تفصيلٍ وبيانٍ لما يحصل بِهِ الكفر مما هُوَ معصية. وهذه هي طريقة الخوارج الأوائل فِي الاستدلال بالآيات فِي غير مواضعها. ينظر: مجموعة فتاوى المقدسي، ص (١٢ - ١٣).

(٣) وعلى هَذَا الأصل بَنَى المقدسي كتابه "ملة إبراهيم"؛ حيث قرَّر فيه تكفير حكَّام المسلمين والعلماء والجيوش؛ بناءً علَى أنَّ الحكام طواغيت، ومَن والاهم لم يكفر بالطاغوت فيكون كافرًا.

عليًّا، فقالُوا: مَنْ تولَّى عليًّا فهوَ كافرٌ[١]. وهذَا الإلحادُ فِي آياتِ اللهِ مِنْ أعظمِ مَا ورَّط كثيرًا مِنْ هؤلاءِ فِي تكفيرِ الحكَّامِ والعلماءِ وعامةِ المسلمينَ؛ وليسَ هَذَا علَى إطلاقِهِ؛ لأنَّ الموالاةَ الَّتِي تقتضِي الكفرَ هِيَ الموالاةُ المطلقةُ. وقدْ أذِن اللهُ بشيءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي قولِه تعالَى: ﴿لاَ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ قَالَ الطبريُّ فِي تفسيرِهِ: "ومعنَى ذلِكَ: لا تتخذُوا أيُّهَا المؤمنونَ الكفارَ ظَهْرًا وأنصارًا، توالونَهمْ علَى دينِهم، وتظاهرونَهمْ علَى المسلمينَ مِنْ دونِ المؤمنينَ، وتدلُّونَهمْ علَى عوراتِهمْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يفعلُ ذَلِكَ فليسَ مِنَ اللهِ فِي شيءٍ؛ يعنِي بذلِكَ فقدْ برِئَ مِنَ اللهِ، وبرِئَ اللهُ مِنْهُ بارتدادِهِ عَنْ دينِهِ، ودخولِهِ فِي الكفرِ، إلَّا أَنْ تتقُوا مِنْهمْ تقاةً؛ إلَّا أنْ تكونُوا فِي سلطانِهمْ، فتخافوهمْ علَى أنفسِكمْ، فتُظهروا لهمْ الولايةَ بألسنتِكم، وتُضمِروا لهمْ العداوةَ، ولا تشايعوهمْ علَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ

---

(١) ينظر: المنتقى من منهاج الاعتدال، ص (٤٥٨).

الكفرِ، ولا تعينُوهمْ علَى مسلمٍ بفعلٍ"[1]. والخوارجُ ومَنْ نَحَا نحوَهمْ لا يُميِّزونَ بينَ ذلِكَ، بَلْ يُجْرُون حكمَ الكفرِ فِي كلِّ الأحوالِ مُعْرِضينَ عنْ جَمْعِ النصوصِ وتفهُّمِها.

النموذجُ السادسُ: استدلالُهم بقولِ اللهِ تعالَى: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]، فِي الامتناعِ مِنْ سماعِ ابنِ عباسٍ لمَّا بعثه عليٌّ مناظِرًا. فَإِنَّهُ لما جاءَهمْ قَالَ لهمْ: أتيتُكمْ مِنْ عندِ صاحبِي، وهُوَ ابنُ عمِّ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ وصاحبُه، وأصحابُ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعلمُ بالوحيِ مِنْكُم، وفيهم نَزَلَ القرآنُ، أُبَلِّغُكمْ عنهمْ وأُبَلِّغُهم عنكمْ، فَمَا الَّذِي نقَمتُمْ؟ فقالَ بعضُهم ناهيًا: إيَّاكُمْ والكلامَ مَعَهُ، إنَّ قريشًا قومٌ خصِمونَ، وقَرَأَ قولَ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]، فهذَا ضربٌ مِنَ اتباعِ ما تشابَه مِنَ الكتابِ ابتغاءَ الفتنةِ

---

(١) تفسير الطبري (٦/ ٣١٣).

وابتغاءَ تأويلِهِ[١]؛ فإنَّ الآيةَ إنَّمَا نزلتْ فِي تعنُّتِ قريشٍ فِي كفرِهمْ وتعمُّدِهمُ العنادَ والجدلَ[٢].

النموذجُ السابعُ: استدلالُهم بقولِه تعالَى: ﴿لا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦] علَى مشروعيةِ قتلِ أطفالِ مَنْ كفَّروهم مِنَ المسلمينَ؛ حيثُ ألحقُوهمْ بآبائِهمْ، وقالُوا: إنَّ بَقْرَ بطونِ النساءِ عَنِ الأجنَّةِ حلالٌ. وكلُّ هَذَا ممَّا كَانَ يقولُ بِهِ نافعُ بنُ الأزرقِ، وهُوَ مِنْ كِبارِ الخوارجِ فِي زمنِ الصحابةِ، وقدْ ناظَرَه عبدُ اللهِ بنُ عباسٍ رَضِيَ اللهُ تعالَى عَنْهُ فِي مواضعَ عديدةٍ لكنَّهُ أصرَّ علَى ضلالتِهِ، فكانَ يَعرِضُ للناسِ فِي الطرقِ مَعَ السرَّاقِ وأهلِ الأهواءِ، فيُثخِنُ القتلَ فِي الناسِ، فمَنْ مرَّ بِهِ مِنَ النساءِ والصغارِ والصبيانِ والشيوخِ قَتَلَه، وهُوَ يقرأُ قولَ اللهِ تعالَى: ﴿لا تَذَرْ علَى

---

(١) ينظر: الموافقات (٤/٢٢١). ينظر: الاعتصام للشاطبي (١/١٤٨).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (٧/٢٣٣).

الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦][١]. وكانَ إذَا وَطِئَ بلدًا دعاهُمْ إِلَى بِدعتِهِ، فإنْ لَمْ يجبْهُ أهلُها وَضَعَ عليهم الجبايةَ والخراجَ[٢].

النموذجُ الثامنُ: استدلالُهم بقولِ اللهِ تعالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾ الآيةَ [البقرة: ٢٠٤] علَى كفرِ عليٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بسببِ التحكيمِ، وأنَّهَا إنَّما نزلتْ فِيهِ![٣]. قال القرطبي: "وَقَالَ قَتَادَةُ وَمُجَاهِدٌ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: نَزَلَتْ فِي كُلِّ مُبْطِنٍ كُفْرًا أَوْ نِفَاقًا أَوْ كَذِبًا أَوْ إِضْرَارًا، وَهُوَ يُظْهِر بِلِسَانِهِ خِلَافَ ذَلِكَ، فَهِيَ عَامَّة"[٤]. وَمَا زَعَمَهُ هَؤلاءِ كَذِبٌ

---

(١) ينظر: الأوائل للعسكري ص (١١٤)، فتح الباري (٣/٢٤٦)، لسان الميزان (٦/١٤٥).

(٢) ينظر: لوامع الأنوار البهية (٢/٣٢٦)، العقد الفريد (١/٢٢٠).

(٣) ينظر: الملل والنحل (١/١١٧)، الأنساب للسمعاني (١/١٢٢)، الفرق بين الفرق، ص (٨٣).

(٤) تفسير القرطبي (٣/١٥).

وَافتِراءٌ أَولَ مَنْ تَكَلَمَ بِهِ نَافعُ بنُ الأَزرقِ الخَارِجيُّ، ولم يُنْقَلْ عَنْ أَحدٍ مِنْ أَهلِ العلمِ بالتفسيرِ وَأَسبَابِ النُّزولِ(١).

النموذجُ التاسعُ: تلاوةُ عبدِ الرحمنِ بنِ مُلْجِمٍ قولَه تعالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] لمَّا ضَرَبَ عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَتأولُها على نفسِه وقَبيحِ صُنْعِه، بَلْ زَعَمَ بعضُهُم أنَّها نزلتْ فِي حقِّ عبدِ الرحمنِ بنِ مُلْجِمٍ – قبَّحه اللَّهُ –، حَتَّى قَالَ عِمرانُ بنُ حِطَّانَ فِي مدحِهِ:

يا ضربةً مِنْ تقيٍّ مَا أَرَادَ بِهَا ... إلَّا ليبلغَ مِنْ ذِي العَرْشِ رِضْوانَا

إِنِّي لَأذكُرُهُ يومًا فأَحْسَبُهُ ... أَوْفَى البريَّةِ عِنْدَ اللهِ مِيزانَا

فمدحُوا مَنِ اتفقَ السلفُ الصالحُ علَى ذَمِّه(٢). وقَد أَخَذَ فِئةٌ مِنَ الخوارجِ مِنْ هَذِهِ الآيةِ لهم اسمًا، فسَمُّوا أَنفُسَهم الشُراةَ، وكأنَّهم بَاعُوا أنفسَهم مِنَ اللَّهِ(١).

---

(١) ينظر: لوامع الأنوار البهية (١/ ٨٧).

(٢) ينظر: مقالات الإسلاميين ص (١٠٢)، الاعتصام للشاطبي (٢/٢٣٨)، لوامع الأنوار البهية (٢/٣٢٥).

النموذجُ العاشرُ: تفسيرُ المودودي[٢] بأنَّ المرادَ بالشركاءِ في قولِهِ تعالَى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٧]: بأنَّهم القادةُ والزعماءُ الذينَ زيَّنوا للعربِ قتلَ أولادِهم وجعلوهُ في أعينِهم مكرمةً؛ حيثُ "جعلوهمْ شركاءَ مَعَ اللهِ في الألوهيةِ والربوبيةِ مِنْ حيثُ كانُوا يُسلمونَ بحقِّهم في أنْ يُشرِّعوا لهمْ ما يَشاؤونَ مِنَ النظمِ والقوانينِ لشؤونِهم المدنيةِ والاجتماعيةِ، وأمورِهمْ الخلقيةِ والدينيةِ"[٣]. ففسَّرَ الشركاءَ بالزعماءِ وجعلَ شِرْكَهم هنَا في أنَّهم لم يُفردُوا اللهَ بالحُكمِ والتَشرِيعِ، وهذا التَفسيرُ لم يَذكرْه أحدٌ مِنَ

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز (١/ ٢٢٩)، البحر المحيط (٢/ ٣٣٥)، البداية والنهاية (٧/ ٣٦٢)، دراسات إسلامية في الأصول الإباضية لبكير بن سعيد، ص (١٠٩-١١٠).

(٢) وهُو ممن لكتاباتِه أثرٌ كبيرٌ في الفكر الخارجي في العصر الحديث. ينظر: القصة الكاملة لخوارج العصر.. القاعدة وداعش وأخواتها، للباحث إبراهيم المحيميد ص (٣٥ - ٤٨).

(٣) المصطلحات الأربعة في القرآن، ص (٥٤).

المُفَسِّرِينَ[١]. وَهُوَ متسقٌ معَ تفسيرِهِ للتوحيدِ الَّذِي جاءتْ بِهِ الرسلُ بأنَّهُ توحيدُ الحاكميةِ، وأنَّ هَذَا معنَى لَا إلهَ إلَّا اللهُ؛ ولهذَا جعلَ النزاعَ بينَ الرسلِ وأقوامِهم لَيْسَ فِي إفرادِ اللهِ بالعبادةِ ونهيِهم عَنِ الشركِ بعبادةِ ما سواهُ، بَلْ فِي الحاكميةِ؛ حيثُ إنَّهم لم يُفردُوا اللهَ بالحكمِ، فبَعْدَ أنْ قرَّر أنَّ معنَى الربِّ "هُوَ مالكُ الأمرِ والنهيِ وصاحبُ السلطةِ العُلْيَا، ومصدرُ الهدايةِ والإرشادِ، ومرجعُ القانونِ والتشريعِ، وحاكمُ الدولةِ والمملكةِ، وقطبُ الاجتماعِ والمدنيةِ"[٢]. قَالَ: "هَذَا هُوَ الضلَالُ الَّذِي مازالتْ تُبعثُ لحسمِهِ الرسلُ عليهمْ السَّلامُ مِنْ لدنْ فَجْرِ التاريخِ؛ ولأجلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللهُ أخيرًا محمدًا ﷺ"[٣]. وعلَى خطاهُ جَرَى سيدُ قطبٍ فِي تفسيرِهِ للألوهيةِ؛ قَالَ فِي كتابِهِ العدالةِ الاجتماعيةِ: "إنَّ الأمرَ المستيقنَ فِي هَذَا الدينِ: أَنَّهُ لَا يمكنُ أنْ يقومَ فِي الضميرِ عقيدةٌ، ولَا فِي واقعِ الحياةِ دينٌ؛ إلَّا أنْ يَشهدَ الناسُ أنْ لَا إلهَ إلَّا اللهُ؛ أيْ: لَا حاكميةَ إلَّا للهِ، حاكميةً تتمثَّلُ فِي قضائِهِ

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (٩/ ٥٧٣)، تفسير القرطبي (٧/ ٩٠).

(٢) المصطلحات الأربعة فِي القرآن، ص (٥٥).

(٣) المصطلحات الأربعة فِي القرآن، ص (٥٥).

وقدرِهِ كمَا تتمثلُ فِي شرعِهِ وأمرِهِ"[1]. وهذَا التفسيرُ أشدُّ إيغالًا فِي الغلوِّ مِنْ صنيعِ الخوارجِ الأوائلِ؛ فإنَّهمْ لَمْ يفسِّرُوا لَا إلهَ إلَّا اللهُ بهذَا، بَلْ كفَّرُوا مَنْ لَمْ يحكمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ مطلقًا؛ لقولِ اللهِ تعالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. ولَمْ يحصرُوا معنَى لَا إلهَ إلَّا اللهُ بأَنَّهُ لَا حاكمَ إلَّا اللهُ.

هَذِهِ بعضُ النماذجِ مِنْ إلحادِ الخوارجِ ومَنْ نَحَا نحوَهمْ فِي آياتِ اللهِ قديمًا وحديثًا. ومَا أشبهَ الليلةَ بالبارحةِ؛ فإنَّ الجماعاتِ المتطرفةَ علَى

---

(١) العدالة الاجتماعية، ص(١٨٢). وتكرَّر فِي عدة مواضع من كتابه الظلال من ذلك علَى سبيل المثال قوله (٢/ ٨٢٨): "ولم يكن بدٌّ أن يكون «دين الله» هُوَ الحكمُ بما أنزلَ اللَّهُ دونَ سواهُ. فهذَا هُوَ مظهرُ سلطانِ الله. مظهرُ حاكميةِ الله. مظهرُ أنْ لَا إلهَ إلَّا اللهُ". ومنها قوله فِي (١/ ٢٩٥): "التشريعُ مِنْ شأنِ الألوهيةِ وحدَها ، وهُوَ مظهرُ الألوهيةِ فِي حياةِ البشرِ.". ومنها قوله في (٢/ ١٠١١):"لا إله إلا اللهُ بمدلولها الحقيقيِّ وهوَ ردُّ الحاكميةِ للهِ فِي أمرِهم كلِّه". وكذلك في قوله (٢/ ١٠٠٥):"كانوا يعرفون أنَّ الألوهيةَ تَعنِي الحاكميةَ العُليَا.. وكانوا يَعرفون أنَّ توحيدَ الألوهيةِ وإفرادَ الله – سبحانه – بها؛ معناهُ نزعُ السلطانِ الَّذِي يزاولُه الكهانُ ومشيخةُ القبائلِ والأمراءُ والحكَّامُ".

اختلافِ مسمياتِها؛ مِنْ "داعشٍ" أَوِ القاعدةِ، أَوِ الجماعاتِ السلفيةِ للجهادِ وغيرِهم ممنْ نَهَجَ طريقَهم مِنَ الفرقِ والأحزابِ والتنظيماتِ تُكرِّرُ ضلالاتِ أسلافِهم فِي الاعتقادِ والفِكْرِ وفِي الممارسةِ والعملِ حَذْوَ القذةِ بالقذةِ. نعوذُ باللهِ مِنَ الضلالِ بعدَ الهدَى.

المبحث الثالث: سبلُ إبطالِ إلحادِ الخوارجِ في آياتِ اللهِ

لقدِ اكتوتِ الأُمَّةُ بِشَرِّ الخوارجِ وإلحادِهم فِي آياتِ اللهِ منذُ زمنِ الصحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهمْ، فاصطلتْ بنارِهِ وضُرِّهِ منذُ أزمنةٍ بعيدةٍ، وقدْ زادَ شرُّهمْ فِي الأزمنةِ الأخيرةِ، وممَّا زادَ الطينَ بِلَّةً استغلالُ أعداءِ الإسلامِ لهذِهِ الطرقِ المنحرفةِ، والأحزابِ الضالَّةِ، والجماعاتِ المتطرفةِ لتحقيقِ مرادِهم فِي النيلِ مِنَ الأُمَّةِ وإضعافِها وشرذمتِها وتسليطِ بعضِها علَى بعضٍ؛ ولذلِكَ كَانَ التصدِّي لضلالتِهم وانحرافاتِهم مِنْ آكدِ الواجباتِ علَى أهلِ العلمِ فِي هَذَا الزمانِ؛ نصيحةً للهِ ولكتابِه ولرسولِه ولأئمةِ المسلمينَ وعامتِهم. وسأذكرُ بعضَ ما يُواجَهُ بِهِ إلحادُ هؤلاءِ وانحرافُهم فيمَا يَلِي:

أولًا: مِنْ سُبلِ مواجهةِ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ أن يدعوَ المؤمنُ ربَّه بتمامِ الافتقارِ أَنْ يَهديَ قلبَه، وأنْ يحفظَه مِنَ الزيغِ والضلالِ؛ فإنَّ القلوبَ ضعيفةٌ والشُّبَهَ خطَّافةٌ، وهذَا سيدُ الورَى صلواتُ اللهِ وسلامُه عَلَيْهِ كَانَ يدعُو اللهَ فِي قيامِه بالليلِ ويقولُ: «**اللَّهُمَّ رَبَّ جَبْرَائِيلَ، وَمِيكَائِيلَ،**

وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ»[1].

فسَلِ اللهَ الهدايةَ بصدقٍ، وسلْه جلَّ وعلَا أنْ يثبتَك علَى الصراطِ المستقيمِ، وأنْ يقيَك الانحرافَ والضلالَ، وألَّا يُزيغَ قلبَك بعدَ الهدَى؛ وكلمَا قلَّتْ بضاعةُ الإنسانِ فِي العلمِ زلَّتْ قدمُه فِي أنواعِ الضلالِ والانحرافِ.

ثانيًا: مِنْ سُبلِ مواجهةِ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ نشرُ العلومِ الشرعيةِ الصحيحةِ المستمدةِ مِنَ الكتابِ والسنةِ، وما كَانَ عَلَيْهِ سلفُ الأمةِ؛ فإنَّ تأويلاتِ الخوارجِ وأضرابِهم إنَّما تُروَّجُ فِي بيئاتِ الجهلِ، وعلَى مَنْ لَا علمَ عندَه ولا فِقهَ، فبقدرِ مَا نتمكنُ مِنْ نشرِ العقائدِ الصحيحةِ، والعلومِ النافعةِ بينَ الناسِ؛ فإنَّنَا نقضِي علَى إلحادِ هؤلاءِ وجهالاتِهم. فالعلمُ والعقيدةُ الصحيحةُ ونشرُ الهدَى بينَ الناسِ يقطعُ الطريقَ علَى هؤلاءِ الضُّلَّالِ الذينَ يزعمونَ الغَيْرةَ علَى دينِ اللهِ، ويزعمونَ النصرةَ لشرعِ اللهِ، ويزعمونَ صيانةَ حرماتِ المسلمينَ، وهمْ أولُ مَنْ يَستبيحُ دماءَ المسلمينَ، وأولُ مَنْ

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧٠).

يكونُ عتبةً لاستحلالِ حرماتِهم، فنشرُ العلمِ الصحيحِ مما يقطعُ الطريقَ علَى هؤلاءِ، ويبينُ ضلالَهم.

ثالثًا: مِنْ سُبلِ مواجهةِ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ أَخْذُ العلمِ مِنْ أهلِ العلمِ الأكابرِ، وهمْ مَنْ عُرفوا بالنصحِ للأمةِ والرسوخِ فِي العلمِ والبصيرةِ فِي الدينِ؛ فإِنَّ هَذَا العلمَ دينٌ، لا يُؤخَذُ عنِ المجاهيلِ، ولا يؤخذُ عمَّنْ لَمْ يأخذْ عنِ العلماءِ؛ فإِنَّ العلماءَ سلسلةٌ متصلةٌ يصلُ سَنَدُها إِلَى سيدِ الورَى، وقدْ قَالَ النبيُّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ: «**يَحمِلُ هَذَا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ**»[1]. وهذِهِ سلسلةٌ متصلةٌ، فمَنْ كَانَ مِنَ العلماءِ متصلَ السندِ بمَنْ

---

(١) أخرجه ابن وضاح فِي البدع (١)، والبزار فِي المسند (١٦/ ٢٤٧)، والطحاوي فِي شرح المشكل (٣٨٨٤)، والآجري فِي الشريعة (١/ ٢٦٨)، والطبراني فِي مسند الشاميين (٥٩٩)، وابن بطة فِي الإبانة الكبرى (٣٣)، والبيهقي فِي الكبرى (٢٠٩١١)، من طرق. وعزاه فِي المجمع (٦٠١) إِلَى البزار، وقال: فيه عمرو بن خالد القرشي، كذبه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، ونسبه إِلَى الوضع. وصححه الألباني فِي المشكاة (٢٤٨).

قبلَهُ، أَخَذَ عنِ المعروفينَ بالكتابِ والسنةِ والسَّيْرِ علَى سلفِ الأمةِ، فالزمْ نَهْجَه، وخُذْ عَنْهُ، واصدُرْ عنْ قولِه تكنْ سالمًا مِنَ الانحرافاتِ والبدعِ.

رابعًا: مِنْ سُبلِ مواجهةِ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ بيانُ خطورةِ عقائدِهم وضلالِ منهجِهمْ وفكرِهمْ وعظيمِ انحرافِهم عنِ الصراطِ المستقيمِ، وبيانُ مَا جاءَ فِي شأنِهم مِنَ التحذيرِ؛ سواءٌ فِي ذَلِكَ مَنْ باشَرُوا الخروجَ وتورَّطوا فيهِ كالجماعاتِ الَّتِي حملتِ السلاحَ، ونابَذَتْ ولاةَ الأمورِ مِنَ القاعدةِ وداعشٍ ونحوِهمَا؛ أمْ ممنْ لَمْ يُبَاشِرُوهُ فعلًا لكنَّهم زَيَّنوهُ وحَسَّنُوه وهيَّجوا الناسَ عليهِ، كمَنْ يحرِّضونَ الناسَ علَى الثوراتِ والفوضَى ويَدْعُونَهم إِلَى المظاهراتِ والاحتجاجاتِ. وكذلك مَنْ ينزعونَ يدًا مِنْ طاعةٍ ويفارقونَ الجماعةَ بالدعوةِ إِلَى جماعاتٍ أَوْ تنظيماتٍ تأخذُ مِنْهمْ بيعةً وتُلزِمُهم السمعَ والطاعةَ لهَا كحزبِ التحريرِ وجماعةِ الإخوانِ وأضرابِهمْ. والأصلُ فِي هَذَا السبيلِ هديُ سيدِ المرسلينَ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ، فقدْ جاءَ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ أحاديثُ عديدةٌ حذَّر فيهَا مِنَ الخوارجِ وبَيَّنَ صفاتِهم وسبيلَ مواجهتِهم، بلْ لَمْ يأتِ فِي شأنِ بدعةٍ مِنَ البدعِ بيانٌ وتحذيرٌ كمَا جاءَ فِي شأنِ الخوارجِ. فمِنْ ذَلِكَ مَا جاءَ فِي حديثِ

أبي سعيدٍ الخدريِّ رَضِيَ اللهُ تعالَى عَنْهُ، فِي قصةِ هَذَا الرجلِ الَّذِي جاءَ فقالَ للنبيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ: اعدِلْ يا محمدُ، فلمَّا ولَّى الرجلُ بعدَ أنْ ردَّ النبيُّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ قولَه، قَالَ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ: **«يَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا قَوْمٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ، لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»**(١). ومِنْ ذَلِكَ مَا جاءَ عنْ عليٍّ رَضِيَ اللهُ تعالَى عَنْهُ، أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ أخبرَ عنْهُمْ فقالَ: **«يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حُدَثَاءُ الْأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، مَنْ أَدْرَكَهُمْ فَلْيُقَاتِلْهُمْ؛ فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**(٢). ومِنْهَا ما جاءَ عنْ أَبِي سعيدٍ رَضِيَ اللهُ تعالَى عَنْهُ، أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: **«يَخْرُجُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ قَوْمٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ**

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦١١)، ومسلم (١٠٦٦).

لَا يَعُودُونَ فِيهِ حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ إِلَى فُوقِهِ»[(١)]، أيْ: تتجارَى بِهِمُ الضلالاتُ والانحرافاتُ، فلَا يَستطيعونَ العودةَ إِلَى الحقِّ والهدَى، مِنْ شِدَّةِ تمكُّنِ الضلالِ فِي قلوبِهم. وقدْ جرَى علَى ذَلِكَ الصحابةُ رَضِيَ اللهُ تعالَى عَنْهُمْ، فكانُوا يُبيِّنون خطورتَهم وضلالَهم ويُجَلُّونَهُ، فقدْ بيَّنَ عليٌّ رَضِيَ اللهُ تعالَى عَنْهُ ضلالَ هؤلاءِ فِي تفسيرِ قولِه تعالَى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤]، قَالَ رَضِيَ اللهُ تعالَى عَنْهُ: أحسَبُ أَنَّهم أهلُ حَرُورَاءَ، يَعنِي الخوارجَ[(٢)]. وقدْ أخرَجَ ابنُ أَبِي حاتمٍ عَنْ أَبِي قِلابةَ فِي تفسيرِ قولِه تعالَى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر: ٨] أَنَّهُ قالَ: أظنُّ الخوارجَ مِنْهم[(٣)]. فالخوارجُ زُيِّنَ لَهُمْ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٦٢).

(٢)تفسير الطبري (١٥/ ٤٢٦).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١٠/ ٣١٧٢).

سوءُ عملِهم؛ لذلِكَ تجدُ عندَهم مِنَ النشاطِ فِي ضلالتِهم والقوةِ والصلابةِ ما لَيْسَ لَدَى غيرِهم.

خامسًا: مِنْ سُبلِ مواجهةِ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ بيانُ براءةِ منهجِ أهلِ السنةِ وأئمتِها مِنْ منهجِهم؛ وذلِكَ ببيانِ طريقةِ سلفِ الأمةِ وأئمتِها ومَا كانُوا عَلَيْهِ مِنْ تعظيمِ الجماعةِ ولزومِها والسمعِ والطاعةِ لولاةِ الأمورِ. وكذلِكَ كشفُ تلبيساتِهم وانتحالاتِهم الباطلةِ؛ وذلِكَ أنَّهم يَستندونَ فيمَا تورَّطوا فيهِ مِنَ الانحرافاتِ والضلالاتِ إِلَى بعضِ منقولاتٍ يحشدونَها عنْ بعضِ أئمةِ السنةِ مِنَ السلفِ والخلفِ ابتداءً مِنَ الصحابةِ والتابعينَ وتابعِيهم وأعيانِ الأمةِ مِنَ المجتهدينَ كالأئمةِ الأربعةِ وشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ والإمامِ محمدِ بنِ عبدِ الوهابِ وأئمةِ الدعوةِ، وانتهاءً ببعضِ العلماءِ المعاصرينَ؛ فيُنزلونَ تِلْكَ النصوصَ فِي غيرِ موضعِها، ويَفهمونَها علَى غيرِ وجهِهَا، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا، ولا عجبَ فقدِ استدلُّوا بالقرآنِ فِي غيرِ موضعِهِ

مِنْ سالفِ الزمانِ، فأخطؤُوا التأويلَ وحَرَّفوا التنزيلَ[١]، كمَا قَالَ ابنُ عمرَ: «انطَلَقُوا إِلَى آياتٍ نزلتْ فِي الكفارِ، فجَعَلُوهَا علَى المؤمنينَ»[٢].

سادسًا: مِنْ سُبلِ مواجهةِ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ كشفُ تلبيساتِهم وتشبيهاتِهم بالحجةِ والبرهانِ، وهذَا ما فَعَلَه رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندمَا قَالَ لَهُ الرجلُ: اعدلْ يا محمدُ، فقالَ: **«وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ؟»**[٣]. ثُمَّ قالَ: **«أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟»**[٤]. ولهذَا عليٌّ رَضِيَ اللهُ تعالَى عَنْهُ لما خَرَجَ عَلَيْهِ اثنَا عشرَ ألفًا مِنَ الخوارج بَعَثَ إليهم عالِمًا مِنْ علماءِ الصحابةِ، وهُوَ عبدُ اللهِ بنُ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا؛ ليناقشَهم ويقيمَ الحجةَ عَلَيْهِمْ، فلمَّا جاءَ إليهِمْ بيَّنَ لَهُمْ بالعلمِ، والحجةِ، والبرهانِ، والدلائلِ المتنوعةِ، ضلالَ مَا هُمْ عَلَيْهِ، وصحةَ ما عَلَيْهِ أصحابُ

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١٢/ ١٠٦).

(٢) أخرجه البخاري فِي صحيحه معلقًا بصيغة الجزم (٩/ ١٦).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤).

(٤) أخرجه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤).

رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فرَجَعَ ثُلُثَاهُمْ[١]. وكذلِكَ فَعَلَ الحسنُ البصريُّ فِي فتنةِ ابنِ الأشعثِ، وكذلِكَ فَعَلَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ بفئاتٍ ممنْ خرَجُوا عَلَيْهِ.

سابعًا: مِنْ سُبلِ مواجهةِ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ لزومُ الجماعةِ والسمعُ والطاعةُ لولاةِ الأمرِ؛ ففِي الصحيحينِ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وصيتِه لحذيفةَ عندَ ظهورِ الأئمةِ الذينَ وَصَفَهمْ بقولِهِ: **«دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا»** حينَ قَالَ لَهُ: فمَا تأمرُنِي إنْ أَدْرَكَنِي ذلِكَ؟ قالَ: **«تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُم»**[٢]، وفِي روايةِ مسلمٍ قالَ: **«تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ»**[٣]. وهذَا مِنْ أقوَى الأدلةِ علَى وجوبِ لزومِ جماعةِ المسلمينَ، وترْكِ القيامِ علَى

---

(١) قصة مناظرة ابن عباس للخوارج أخرجها النسائي فِي الكبرى (٨٥٢٢)، وعبد الرزاق فِي المصنف (١٨٦٧٨)، وصححها الحاكم فِي المستدرك (٢٦٥٦)، وقال: صحيح علَى شرط مسلم ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧).

(٣) أخرجه مسلم (١٨٤٧).

الأئمةِ، فقدْ وَصَفَ عَلَيْهِ السلامُ أئمةَ أزمانِ الشرِّ بالجورِ والباطلِ والخلافِ لسُنَّتِه؛ لأنَّهم لا يكونونَ دعاةً علَى أبوابِ جهنَّمَ إلَّا وَهُمْ علَى ضلالٍ، ومَعَ ذَلِكَ أَمَرَ بلزومِ جماعةِ المسلمينَ وإمامِهم، ولَمْ يَأمرْ بتفريقِ كلمتِهم وشقِّ عَصَاهُمْ(١).

ثامنًا: مِنْ سُبلِ مواجهةِ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ رصدُ الفكرِ الخارجيِّ والتنبُّه لَهُ، فقدِ استطاعَ الفكرُ الخارجيُّ التأثيرَ علَى كثيرٍ مِنَ الناسِ بدرجاتٍ متفاوتةٍ مِنْ خلالِ وسائلَ عدةٍ وبأسماءَ منمقةٍ وشعاراتٍ مزخرفةٍ وأساليبَ مضللةٍ، عبرَ مؤلفاتٍ وأحزابٍ وجماعاتٍ ومناشطَ وعَبْرَ مواقعَ إلكترونيةٍ وشبكاتِ التواصلِ والإعلامِ الحديثِ بصورِهِ المختلفةِ.

تاسعًا: مِنْ سُبلِ مواجهةِ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ التعاونُ معَ الجهاتِ المعنيةِ بمحاربةِ هَذِهِ الأفكارِ الضالةِ؛ فقدْ أمَرَنا اللهُ بالتعاونِ علَى البرِّ والتقوَى، فمِنَ النصيحةِ للهِ ولرسولِه ولكتابِه ولأئمةِ المسلمينَ وعامتِهم، إذَا تحققتَ مِنْ تبنِّي شخصٍ لهذِهِ الأفكارِ المنحرفةِ الضالةِ أَوِ الدعوةِ إليهَا

---

(١) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٢/ ٣٣٤).

أَوْ إيواءِ أهلِها أَوْ دعمِها بالمالِ، التبليغُ عَنْهُ، ولَوْ كَانَ أقربَ قريبٍ؛ فإِنَّ ذَلِكَ خيرٌ لَهُ مِنْ تَرْكِه يَتمادَى فِي الضلالِ والغيِّ؛ فإِنَّك بذلِكَ تقيهِ أَنْ يَتورَّطَ فِي دمٍ أَوْ مالٍ بتفجيرٍ أَوْ غيرِ ذلِكَ.

عاشرًا: مِنْ سُبلِ مواجهةِ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ جهادُهم وقتالُهم إذَا خَرَجُوا علَى ولاةِ الأمرِ وأظهَرُوا فِي الأرضِ الفسادَ؛ ففِي الصحيحينِ فِي حديثِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ تعالَى عَنْهُ؛ أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: **«فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**[1]؛ وذلِكَ لعظيمِ الضررِ الحاصلِ بهم، قَالَ النوويُّ: "هذا تصريحٌ بوجوبِ قتالِ الخوارجِ والبُغاةِ، وهُوَ إجماعُ العلماءِ؛ قَالَ القاضِي: أَجْمَعَ العلماءُ علَى أنَّ الخوارجَ وأشباهَهم مِنْ أهلِ البدعِ والبغيِ مَتَى خَرَجُوا علَى الإمامِ وخالَفُوا رأيَ الجماعةِ، وشقُّوا العَصَا، وجبَ قتالُهم بَعْدَ إنذارِهم والإعذارِ إِلَيْهِمْ؛ قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات:

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦١١)، ومسلم (١٠٦٦).

٩]"[١]. وقدْ أجمعَ الصحابةُ علَى قتالِهم، بلْ عُدَّ قتالُ عليٍّ لهمْ مِنْ مناقبِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. قَالَ أبو سعيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أشهدُ أنَّ عليَّ بنَ أَبِي طالبٍ قاتَلَهُمْ وأَنَا مَعَهُ[٢]. قَالَ الطبريُّ: "فمَنْ خرجَ مِنْ ذَلِكَ فقدْ نَكَثَ بيعتَه ونقَضَ عهدَه بَعْدَ وجوبِهِ، وقدْ قَالَ عَلَيْهِ السلامُ: **«مَنْ جاءَ إِلَى أُمَّتِي لِيُفَرِّقَ جَمَاعَتَهُمْ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ كَائِنًا مَنْ كَانَ»**[٣]"[٤].

حادي عشر: مِنْ سُبلِ مواجهةِ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ الحذرُ مِنَ التورُّط فِي بدعةِ الإرجاءِ؛ فإنَّ بعضَ مَنْ رَدَّ علَى الخوارجِ بدعتَهم غَلَا فِي الطرفِ المقابلِ فتورَّط فِي بدعةِ الإرجاءِ؛ فرَدَّ بدعةً ببدعةٍ، وقابَلَ باطلًا بباطلٍ، ودَفَعَ فاسدًا بفاسدٍ، وهذَا خلافُ مَا عَلَيْهِ أئمةُ السُّنَّةِ والسلفِ، فإنَّهم مَا زالُوا "يذمُّونَ أهلَ الكلامِ المبتَدَعِ الذينَ يردُّونَ باطلًا بباطلٍ

---

(١) شرح النووي علَى صحيح مسلم (٧/ ١٦٩ - ١٧٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤).

(٣) أخرجه بنحوه مسلم (١٨٥٢).

(٤) نقله عنه ابن بطال فِي شرح صحيح البخاري (١٠/ ٣٥)، وبنحوه ابن حجر فِي الفتح (١٣/ ٣٧).

وبدعةً ببدعةٍ، ويأمرونَ ألَّا يقولَ الإنسانُ إلَّا الحقَّ، لَا يخرجُ عَنِ السُّنَّة فِي حالٍ مِنَ الأحوالِ، وهذَا هُوَ الصوابُ الَّذِي أَمَرَ اللهُ تعالَى بِهِ ورسولُه"[1].

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ١٩٩).

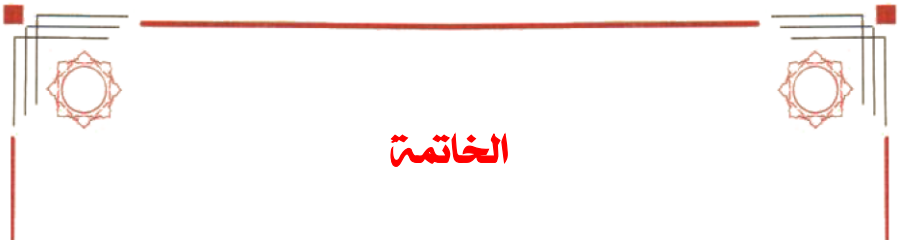

الخاتمة

هذِهِ ومضاتٌ عجلَى خاطفةٌ، وإشاراتٌ متناثرةٌ، مختصرةٌ، حولَ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ، ذكرتُ فيهَا جملةً مِنَ النماذجِ والشواهدِ، وعقَّبتُها بذِكْرِ الأساليبِ الَّتِي يُمكنُ أَنْ يعالَجَ بِهَا هَذَا الانحرافُ ويقوَّمَ. واللهَ أسألُ أنْ يهدِيَنَا الصراطَ المستقيمَ، وأنْ يُرِيَنَا الحقَّ حقًّا ويرزقَنَا اتباعَهُ، والباطلَ باطلًا ويرزقَنَا اجتنابَهُ، وأَنْ يعيذَنا مِنَ الضلالِ والانحرافِ. ربَّنَا لَا تُزغْ قلوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا، وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً، إِنَّكَ أَنْتَ الوَهَّابُ. وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ علَى نبيِّنا محمدٍ.

المصادر والمراجع

١. الإبانة الكبرى: ابن بَطَّة العكبري (المتوفى: ٣٨٧هـ)، مجموعة من المحققين. الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض. الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م. الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

٢. الإصابة فِي تمييز الصحابة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. ط: الأولى - ١٤١٥ هـ.

٣. الأنساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. ط: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢م.

٤. الأوائل: أبو هلال العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، الناشر: دار البشير، طنطا. ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٥. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل. الناشر: دار الفكر - بيروت. ط: ١٤٢٠ هـ.

٦. البدع والنهي عنها: أبو عبد الله محمد بن وضاح بن بزيع المرواني القرطبي (المتوفى: ٢٨٦هـ)، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم. الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة- مصر، مكتبة العلم، جدة – السعودية. ط: الأولى، ١٤١٦ هـ.

٧. البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: دار هجر.ط: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٨. التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس. سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.

٩. تفسير البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٠. تفسير ابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب. الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – السعودية. ط: الثالثة - ١٤١٩هـ.

١١. تفسير السمعاني: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم. الناشر: دار الوطن، الرياض - ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٢. تفسير الطبري: محمد بن جرير، أبو جعفر (المتوفى: ٣١٠هـ) تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الناشر: دار هجر. ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

١٣. تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة. ط: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٤. تفسير ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة. ط: الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٥. تلبيس إبليس: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت. ط: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٦. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب. عام النشر: ١٣٨٧هـ.

١٧. تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. ط: الأولى، ١٣٢٦هـ.

١٨. التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح. الناشر: دار النوادر – دمشق. ط: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.

١٩. الجهاد والاجتهاد: تأملات في المنهج لأبي قتادة.

٢٠. الجهاد الفريضة الغائبة لمحمد فرج.

٢١. الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها: غالب بن علي عواجي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم العقيدة – جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة. ١٣٩٨هـ – ١٣٩٩هـ.

٢٢. درء تعارض العقل والنقل: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم. الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية. ط: الثانية، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

٢٣. دراسات إسلامية في الأصول الإباضية: بكير بن سعيد أعوشت. الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة. الطبعة: الثالثة. ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٢٤. الدر المنثور فِي التفسير بالمأثور: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت.

٢٥. زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي. الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت. ط: الأولى – ١٤٢٢ه.

٢٦. السنن الكبرى: أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. ط: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

٢٧. السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. ط: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

٢٨. شرح صحيح البخاري: ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض. ط: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢٩. شرح صحيح مسلم: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٣٠. شرح مشكل الآثار: أبو جعفر بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة. ط: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤م.

٣١. الشريعة: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي. الناشر: دار الوطن – الرياض. ط: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٣٢. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن

السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٣. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٤. في ظلال القرآن: سيد قطب (المتوفى: ١٣٨٥ه) – دار الشروق، ط: السابعة عشر – ١٤١٢هـ.

٣٥. الاعتصام: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي. الناشر: دار ابن عفان، السعودية. ط: الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٣٦. العدالة الاجتماعية: سيد قطب (١٣٨٥هـ)، الناشر: دار الشروق. ط: الثالثة عشر. ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٣٧. العقد الفريد: أبو عمر، ابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. ط: الأولى، ١٤٠٤ هـ.

٣٨. الفائق في غريب الحديث: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر: دار المعرفة – لبنان. ط: الثانية.

٣٩. فتح الباري بشرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (٨٥٢هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.

٤٠. الفرق بين الفرق: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور (المتوفى: ٤٢٩هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٩٧٧م.

٤١. الفكر السياسي عن الإباضية: عدوان جهلان. الناشر: جمعية التراث – القرارة، غرداية، الجزائر. ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، بدون طبعة.

٤٢. القصة الكاملة لخوارج عصرنا... القاعدة وداعش وأخواتها: إبراهيم بن صالح المحيميد. الناشر: دار البرازي – حمص، دار الإمام مسلم – المدينة المنورة. ط: الأولى. ١٤٣٦ه.

٤٣. لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند. الناشر: مؤسسة الأعلمي – بيروت. ط: الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٤٤. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى: ١١٨٨هـ)، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق. ط: الثانية - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٤٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي. الناشر: مكتبة القدسي - القاهرة. عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.

٤٦. مجموعة فتاوى المقدسي.

٤٧. مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٤٨. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. ط: الأولى - ١٤٢٢هـ.

٤٩. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني: أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله. الناشر: مكتبة ابن تيمية - مصر. ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٥٠. المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله، المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. ط: الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٥١. مسند الإمام أحمد: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

٥٢. مسند البزار = البحر الزخار: أبو بكر البزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، مجموعة من المحققين. الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. ط: الأولى، ١٩٨٨م: ٢٠٠٩م.

٥٣. مسند الشاميين: سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. ط: الأولى، ١٤٠٥ ه.– ١٩٨٤م.

٥٤. مشكاة المصابيح: محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (المتوفى: ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت. ط: الثالثة، ١٩٨٥م.

٥٥. المصطلحات الأربعة فِي القرآن: أبو الأعلى بن أحمد حسن المودودي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، تقديم: محمد عاصم الحداد. تخريج: محمد ناصر الدين الالباني. بدون.

٥٦. مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الناشر: المجلس العلمي- الهند. ط: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٥٧. المعجم الكبير: سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة. ط: الثانية. دار الصميعي – الرياض، ط: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

٥٨. معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. بدون طبعة.

٥٩. المفردات فِي غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي. الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت. ط: الأولى - ١٤١٢هـ.

٦٠. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨ - ٦٥٦ هـ)، مجموعة من المحققين الناشر: دار ابن كثير – دمشق، بيروت، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت. ط: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

٦١. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: أبو الحسن الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ)، صححه: هلموت ريتر. الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن – ألمانيا. ط: الثالثة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

٦٢. الملل والنحل: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الحلبي.

٦٣. المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب.

٦٤. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن

محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٦٥. الموافقات: الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن. الناشر: دار ابن عفان. ط: الأولى. ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦٦. نشأة الحركة الإباضية: د. عوض محمد خليفات. الناشر: دار مجدلاوي. ط: الأولى، ١٩٧٨م.

٦٧. النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي. الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

فهرسُ الموضوعاتِ

مقدمة معالي شيخنا الدكتور صالح بن فوزان الفوزان ٥

مقدمةٌ ٧

المبحثُ الأولُ: الإلحادُ فِي آياتِ اللهِ معناه وصورُه وعقوبته ١١

تمهيدٌ: ١١

المطلبُ الأولُ: معنَى الإلحادِ فِي آياتِ اللهِ وصورُهُ: ١٣

المطلبُ الثانِي: عقوبةُ الإلحادِ فِي آياتِ اللهِ: ١٥

المبحثُ الثاني: إلحادُ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ ونماذجُه ١٨

المطلبُ الأولُ: التعريفُ بالخوارجِ: ١٨

المطلبُ الثانِي: إلحادُ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ: ٢١

المطلبُ الثالثُ: نماذجُ مِنْ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ: ٢٦

المبحث الثالثُ: سبلُ إبطالِ إلحادِ الخوارجِ فِي آياتِ اللهِ ٤٤

الخاتمةُ ٥٧

المصادر والمراجع ٥٨

فهرسُ الموضوعاتِ..... ٦٩